وثائق حزبية
من تاريخ البعث

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

في العراق

14 رمضان 1963

منشورات



المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

كانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد اتخذت في أحد اجتماعاتها ، قبل ثورة ١٤ رمضان بثلاثة أشهر تقريبا ، قرارا بوضع منهاج مرحلي للحكم بعد نجاح الثورة مباشرة [١] ، إلا أن ذلك المنهاج لم يوضع إلا بعد قيام الثورة ، إذ تكونت نخبة مصغرة لهذا الغرض برئاسة الامين العام ميشيل عفلق وعضوية اثنين من اعضاء القيادة القومية لوضع الخطوط العريضة للمنهاج ، ولم يشترك في اعداد هذه الخطوط العريضة أي من العراقيين ، وهذا بالتأكيد لم يكن في صالح المنهاج[٢].

ومهما يكن من أمر فقد اعلن أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، من الاذاعتين المرئية والمسموعة في العراق المنهاج المرحلي في ١٥ اذار ١٩٦٣ التالي نصه [٣] :

١٥ / ٣ / ١٩٦٣

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

المقدمة

السلام عليكم أيها الاخوة المواطنون

قامت ثورتنا الشعبية المجيدة في ١٤ رمضان لتقضي على الحكم الديكتاتوري الفردي الاسود ولتعيد الحكم إلى الشعب ، ولتقتلع من أرض عراقنا الحبيب والى الابد كل امل للرجعية والانتهازية ولذوي الاطماع الفردية في أن تكون لهم بعد الآن فرصة للعودة إلى اذلال شعبنا والتحكم بمقدراته والاستهتار بمقدساته والعبث بأمانيه .

---

[١] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

[٢] محسن الشيخ راضي ، مقابلة معه ، نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .

[٣] طبع المنهاج المرحلي من قبل وزارة الارشاد في كراس بعنوان " المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، بغداد - الشركة الوطنية للطباعة والاعلان - ١٩٦٣ " .

ولم تكن ثورة رمضان المظفرة وليدة الحقد والكراهية ، ولكنها كانت معجزة القلـوب الخـيرة المؤمنة التي قدمت على مذبح الحرية والكرامة في ١٤ رمضان - وقبل ذلك فـي ثـورات شـعبية وانتفاضات متكررة ، وانتهت بثورة ١٤ تموز ثم الموصل وأم الطبـول - اغلـى الدمـاء واطـهر الارواح، والتي استعذبت في سبيل انقاذ الشعب من جلاديه اشد صنوف العذاب واسترخصت العـرق والدم سنين طوالا .

إن ثورة ١٤ رمضان الجبارة التي جاءت لتصحح انحراف ثورة ١٤ تموز وتجـدد مسـيرتها ولتعمق اتجاهها بعد أن حاول الانتهازيون تزييفها مستخدمين في سبيل ذلك كـل الـوان التضليـل والرياء واشد أنواع الحكم الديكتاتوري ايغالا في الجريمة وامعانا في احتقار الشعب وخيانة لأهدافه.. ان هذه الثورة المجيدة تعتبر بحق تتويجا رائعا لنضال شعبنا الجبار في تاريخه الحديث ، وتكريسـا لانتصاره على جميع اعدائه ، الاستعمار والرجعية العميلة والشـعوبية الخائنـة ، وإن قيمـة هـذا الانتصار لتكمن في اننا نستطيع اليوم أن نستخلص بكل جلاء الحقائق التالية :

أولا - ان الحكم الرجعي الذي يتمثل في حكم الطبقة المستغلة من اقطاعيين واحتكاريين ، هذه الطبقة التي تستولي على الحكم لفائدتها وحدها وتحرم الشعب من ثمرات كفاحه وتنفصل عنه لتحالف الاستعمار ، والتي تحمل معها شتى المذاهب الانتهازية والنزعات الانهزامية ، وتعمل على بث روح التشاؤم واليأس وازدراء المبادئ . إن حكم هذه الطبقة الذي سرعان ما يلقي بنفسه في احضان الاستعمار تحت ضربات الجماهير المتطلعة إلى العدالة والتقدم ، واشد ما يتحالف معه على امتصاص دماء الشعب ، هذا الحكم اعجز من أن ينهض ببناء الوطن والدفاع عنه أمـام اطماع المستعمرين في العراق . ولذلك فإن خير ما تفعله البرجوازية الوطنية اليوم ، هـو أن تلتقي بالجماهير حول مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية ، وان تخضع لها مصالحها الخاصة. ان منطق التاريخ والمصلحة العليا للأمة تجعل ذلك واجبا اكيدا ، وستقاس وطنية البرجوازيـة بمدى التزامها بهذا الواجب الحتمي ومدى مساندتها لقضية الثورة وتخليها عن مزاعمها فـي قيادة البلاد .

ثانيا - ان كل حكم يحاول أن يبتعد بالشعب عن حقيقته العربية الاصيلة أو عـن اهدافـه الإنسـانية التقدمية لا سبيل له على الاستمرار والبقاء ولو لبعض الوقت إلا بالاعتماد على سياسة القمـع والارهاب عن طريق فرض نظام دكتاتوري تستباح فيه الحرمات وتهدد في ظله الكرامـات ، وإن نظاما كهذا لابد وان تكون نهايته الحتمية كنهاية حكم نوري السعيد عميـل الاسـتعمار والرجعية وعبد الكريم قاسم اوحد الشعوبيين واداة الانتهازية ، ولابد أن يقع صريعـا تحـت ضربات الجماهير الساحقة .

ثالثا - ان الحكم الثوري في العراق يجب أن يسير في طريق واضحـة ، طريـق الحكـم الشـعبي الديمقراطي الذي يعرف حق المعرفة حقيقة هذا الشعب العربي ويحترم تلك الحقيقة ويشـعر اعمق الشعور بأماني ابنائه في التقدم والعدالة والحياة الكريمة ويعمل على تحقيق تلك الامـال معتمدا في كل ذلك على الإرادة الشعبية الحرة الواعية .

ومنذ الساعات الأولى اعلنت ثورة رمضان المباركة اهدافها التقدمية الواضحة على الشعب حين طرحت شعار النظام الجديد وهو الوحدة والحرية والاشتراكية . هذا الشعار الذي بمقدار ما هو صادر

عن ضمير شعبنا ومعبر عن اعمق امانيه في حياة تتوفر لها كل ضمانات القوة والرفاه والكرامة ، هو في الوقت نفسه خطة واضحة للعمل ومنهاج مدروس للبناء والتقدم .

والمجلس الوطني لقيادة الثورة ادراكا منه لعظم المسؤوليات التاريخية التي القتها الثورة على عاتقه ، ولما لجماهير الشعب من دور أساسي في انجاح الثورة وحماية اهدافها وايمانا منه بما للجماهير المنظمة الواعية من حق في توجيه الحكم الثوري الشعبي ومراقبته وتصحيحه ، لذلك فإن المجلس يعلن على الشعب برنامجه الذي أخذ على نفسه تحقيقه خلال هذه المرحلة مستمدا العون من الشعب على تحقيق هذا البرنامج ، وموقنا بأن طاقات الشعب الخلاقة التي فجرتها ثورة رمضان المباركة وهذا التجاوب والتأييد الشاملان اللذان احاط بهما الشعب ثورته منذ ساعاتها الأولى كفيلان بأن يأتيا بالمعجزات خلال هذه الفترة التاريخية التي تمر بها البلاد .

السياسة الخارجية

يؤمن عراق الثورة بأن مصلحة جميع الشعوب في العالم تلتقي عند الدفاع والحفاظ على السلام العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل . كما يؤمن بأن مصلحة الشعوب المتحررة حديثا والتي تتوق بالضرورة إلى إعادة بناء كياناتها القومية السياسية والاقتصادية والثقافية على أسس تقدمية سليمة بعيدا عن تسلط الاستعمار ومؤامرات الاحتكار وقيود الرجعية تتفق كل الاتفاق مع تحقيق آمال الإنسانية في ايقاف السباق الجنوني بين الدول الكبرى للتسلح وتحريم وتدمير الأسلحة النووية ونزع السلاح في العالم ، واحلال المفاوضات في كل المشاكل الدولية محل القوة والتهديد بالحرب . كما يؤمن أن أي سلام صحيح لا يمكن أن يبنى إلا على أساس من القضاء على المظالم القومية التي خلفها الحكم الاستعماري وازالة كل أثر للغزو الخارجي الذي قامت به الجماعات العنصرية لاوطان الشعوب الضعيفة أثناء ذلك الحكم. كل ذلك ضمن الخطوط العملية التالية :

١ – احترام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ودعم المنظمات الدولية المنبثقة عنها ، في جهودها للمحافظة على السلام العالمي ، وحل المشاكل الدولية على أساس من مبادئ الحق والعدل بدلا من حلها بالقوة .

٢ – انتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بين المعسكرات الدولية المتصارعة ، وابعاد رياح الحرب الباردة عن المنطقة العربية ومقاومة سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية .

٣ – التمسك بمقررات مؤتمر باندونغ ودعم الكتلة الاسيوية – الافريقية في هيئة الأمم المتحدة وتوثيق العلاقات الدولية وروابط الصداقة بين الدول غير المنحازة .

٤ – احترام المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية العادلة التي تقوم على أساس التكافؤ والمنافع المتبادلة بين الدول .

٥ – محاربة الاستعمار بشكليه القديم والحديث وتأييد ودعم حركات التحرر في العالم .

٦ – محاربة التمييز العنصري .

٧ – تأييد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي للقضاء على التخلف الاقتصادي ومساعدة الدول النامية .

السياسة العربية

إن أرض العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد ، وشعب العراق جزء من الأمة العربية الواحدة . من هذه الحقيقة الراسخة التي حاول المستعمرون طمسها ، ومن هذا الايمان المطلق الذي حاولت الشعوبية اغتياله يستمد عراق الثورة المبادئ التي يلتزمها في علاقاته مع الدول العربية الشقيقة . فالحدود المصطنعة التي زرعها الاستعمار ضمن أرض الوطن الواحد والكيانات الاقليمية المعززة بمصالح الاحتكارات الاستعمارية والمدعمة بامتيازات الطبقة الرجعية وبالتزييف العقائدي الذي اصطنعته الأحزاب الشيوعية المحلية . لتستر به وجهها الشعوبي الحاقد - ان الثورة تؤمن بأن تلك الحدود وهذه الكيانات انما تمثل في حقيقتها أعظم سد يقوم في وجه المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا لتمنع حركة النضال العربي الجماهيري من الاتصال والتفاعل وتحول بذلك بينه وبين اكتساح تلك السدود والعوائق للقضاء على آخر أثر من آثار الاستعمار والاستثمار والتخلف على أرض الوطن العربي وبناء كيان العرب الموحد في دولة عصرية ، تكون عاملا هاما في المحافظة على سلام العالم وبناء حضارة الإنسان . ولهذا فإن عراق الثورة ينظر إلى التجزئة على إنها واقع مرضي خلقه الاستعمار وعززته المصالح غير المشروعة والشهوات لبعض الطبقات والفئات . لذلك فإن سياسة العراق العربية تهدف إلى القضاء على جميع القوى والعوامل الداخلية والخارجية التي تدعم التجزئة ، وترى أن الطريق السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية تتمثل في تدعيم النضال الشعبي التحرري الوحدوي في كافة الاقطار العربية وتوحيده في إطار جبهة قومية شعبية ثورية ، تستفيد من اخطاء الماضي وتجاربه وتمهد السبيل لخلق الظروف الموضوعية المؤدية إلى الوحدة السليمة ، الوحدة التي تقوم على إرادة الجماهير وفي ظل حمايتها والتي تؤمن مصالحها وتفتح الطريق أمام طموحها المشروع إلى بناء المجتمع الافضل . كما يرى المجلس الوطني لقيادة الثورة أن كل حركة شعبية لا ترتبط بقضية فلسطين وتتفاعل معها تفاعلا عضويا هي حركة مزيفة مصطنعة غريبة عن جماهير شعبنا العربي ، بل ان مقياس الثورية لأي نظام أو حركة مرتبطة إلى حد بعيد بما يمكن أن يكون لها من دور فعال في تحرير فلسطين وأداء الواجب القومي . فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية الحاكمة في البلدان العربية وعمالتها للاستعمار والصهيونية وهي التي فضحت خيانات الأحزاب الشيوعية المحلية وتنكرها لأهداف الشعب وامانيه وهي التي عرت الانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد العربية واظهرت ما فيها من هزال وضعف. هذا في نفس الوقت الذي فجرت فيه تلك النكبة طاقات جماهير شعبنا الثورية الخلاقة وساهمت بشكل فعال في تحطيم العديد من الانظمة البالية ، وأيقظت روح التمرد على الاغتصاب والظلم والفقر والتخلف .

لذلك فإن الثورة تلتزم في سياستها العربية المبادئ التالية :

١ - محاربة الاستعمار وفضح مشاريعه العدوانية وتأييد الثورات التحررية في الوطن العربي بكافة الوسائل الممكنة .

٢ - دعم وتأييد الحركات القومية التقدمية في جميع اجزاء الوطن العربي وتشجيع التكتلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتوسيع نطاق نشاطها لتتخطى حدودها الاقليمية إلى

مجال العمل القومي الشامل ، وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تقوية الجبهة العربية المعادية للاستعمار المتكونة حاليا من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق واليمن ، وتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والثقافة .

٤ - ابعاد قضية فلسطين عن مجالات الاستغلال بقصد الكسب السياسي الرخيص ، ووضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين وذلك بالاتفاق مع دول الجبهة العربية والمنظمات الشعبية في شعب فلسطين الباسل وتصميمه على استرداد ارضه السليبة ، ومقاومة جميع المؤامرات الاستعمارية والمخططات الرجعية الرامية إلى تصفية قضية فلسطين ، والتعاون مع الحكومات العربية المتحررة على استرداد الاجزاء السليبة في الوطن العربي .

٥ - تقوية امكانيات الجامعة العربية بما يؤهلها للعمل على توحيد الجهود العربية للدفاع عن قضاياهم المشتركة .

السياسة الداخلية

إن مبدأ الاعتماد على المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيهه ومراقبته ، هذا المبدأ الذي اعلنته الثورة بوضوح في بيانها الأول ، هو حجر الزاوية في السياسة الداخلية التي التزم بها المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو الدعامة التي تستند إليها الثورة لحمايتها من مؤامرات اعداء الشعب ، وهو الضمانة لها من كل مهادنة أو انحراف . كما ان المشاركة الشعبية للجماهير المنظمة الواعية هي وحدها القادرة على تحقيق اهداف الثورة ضد كل ما قد يقف في طريقها من عوائق أو يوضع في سبيلها من عقبات .

ولكن الثورة التي حطمت النظام الدكتاتوري الاسود وقضت على حكم العملاء والمتآمرين ضد مصالح الشعب وحرياته لن تسمح لاعداء الشعب مرة أخرى بأن تكون لهم فرصة التآمر عليه واستغلالهم له باسم الحرية ولا إلى متابعة التخريب وزرع الفوضى باسم الديمقراطية . فحرية التخريب والاستغلال والتآمر لا تقل خطرا عن استبداد الفرد .

إن الديمقراطية الشعبية الحقيقية هي وسيلة لخدمة الجماهير ورفع مستواها الثقافي وتحسين اوضاعها المادية وتطوير وعيها السياسي وتوحيد نضالها على صعيد العمل التقدمي الشامل ، فلا ديمقراطية بدون هوية قومية ولا حرية بلا اشتراكية . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة لا يؤمن بالحرية محصورة ضمن مفهوم الحريات الفردية ، بل يجب أن تكون تعبيرا جماعيا للمسؤولية الشعبية كلها . ان بناء دولة عصرية مناهضة للاستعمار والاقطاع واستغلال رأس المال لا يكون إلا بمبادرة الشعب نفسه ويقظته ومراقبته المباشرة . ان دولة كهذه هي وحدها القادرة على تحقيق أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

إن مهام الثورة الشعبية الديمقراطية في العراق مهام جسيمة لا يمكن أن تحققها فئة أو طبقة اجتماعية معينة مهما كانت امكانياتها . ان الشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحقق تلك المهام، ونعني بالشعب (الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والعسكريين الثوريين والبرجوازيين الوطنيين)

وعلى ذلك فإن الحكم يجب أن يقوم في المرحلة الحاضرة على أساس الجبهة القومية التقدمية التي تضم جميع المنظمات والهيئات الشعبية ذات الاتجاه القومي التقدمي المؤمنة بالوحدة والاشتراكية والحرية والديمقراطية الشعبية ، والتي تتمثل فيها جميع القطاعات الشعبية القادرة على السمو فوق مستوى مصالحها الانانية ونزعاتها الفردية أو الاقليمية أو الطائفية الضيقة لتلتقي بمصلحة الشعب العليا .

الجبهة القومية

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن الحكم المستند إلى هذه الجبهة الواسعة من جماهير شعبنا هو الصيغة الوحيدة الملائمة للحكم في هذه المرحلة الثورية التي تمر بها القضية العربية من جهة وتمر بها أوضاع العراق الداخلية من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس فإن ممارسة الهيئات الشعبية والمنظمات المهنية والنقابية لحرية القول والعمل والتنظيم التي تستهدف خلق جو ايجابي يمهد السبيل أمام ثورة البناء لتأخذ كل مداها ، ليست حرية مضمونة فحسب ، وانما هي في نظر الثورة المقياس الصحيح الذي يمكن الاعتماد عليه في تقدير مدى ثورية تلك المنظمات والهيئات ومقدار انسجامها مع أهداف الشعب العليا في الوحدة والحرية والاشتراكية . أما الحركات الرجعية ودعوات العملاء والمضللين فلن يكون لها مكان في ثورة ١٤ رمضان الجبارة ، لأن الثورة قامت للبناء لا للتخريب ولتوحد لا لتفرق ولتقضي على الاستغلال لا لتغذيه .

والمبدأ الثاني الذي انطلقت منه ثورة ١٤ رمضان المباركة في تحديد سياستها الداخلية هو المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة أمام جميع المواطنين مهما اختلفت مذاهبهم وتعددت قومياتهم . والثورة حريصة اشد الحرص على أن تدرك الاقليات جميعا قومية كانت أو دينية بانها جزء لا يتجزأ من كيان شعب واحد وإن لها دورها الأساسي والفعال في بناء الوطن ونصيبها العادل في التمتع بخيراته . بل اننا نلح على أن دور المواطن في نظر الثورة لا يمكن أبدا أن يفهم على ضوء أي اعتبار من الاعتبارات الدينية والطائفية والعنصرية ، وانما هو الاخلاص لله والوطن والتفاني في خدمته هو الذي يحدد أهمية الدور الذي يقوم كل فرد من أفراد الشعب . وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة مصمم كل التصميم على حماية الوحدة الوطنية ، وفرض احترامها على كل من تسول له نفسه أن يتاجر بمصلحة البلاد العليا ، مستخدما الأساليب الاستعمارية في ايقاظ الدعوات العنصرية والنزعات الطائفية والعصبيات الدينية لضرب وحدة الصف الوطني وتمزيق ابناء الوطن الواحد ، واشغالهم بمنازعاتهم عن المصلحة العليا لتقع البلاد فريسة سهلة وغنيمة باردة في يد المستعمرين المجرمين وعملائهم المستغلين .

إن التجربة القاسمية اعطت دليلا قاطعا على مدى التخريب الذي يمكن أن ينتج عن الانسياق وراء السياسة العنصرية ، تلك السياسة التي كانت إحدى وسائل الدكتاتورية القاسمية في تفتيت وحدة الشعب ليتمكن من البقاء حاكما بأمره والتي أدت بالنتيجة إلى قيام نزاع دموي بين ابناء الوطن الواحد ، لم يستفد منه إلا المستعمرون والشعوبيون . ولهذا فإن الثورة تحترم جميع الحقوق المشروعة للاقليات التي تشارك الشعب العربي العيش في ظل هذا الوطن الخير، والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا الخير والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا العدل والمساواة والاخاء بين جميع

الفئات التي تسكن على ارضه إلى أن جاء الاستعمار فحاول تمزيق الصف الوطني وتكدير الصفاء الاخوي بين ابناء شعبنا الواحد ليسهل عليه نهب خيرات الوطن معتمدا في ذلك على حفنة من العملاء والمأجورين . ولذلك فإن كل مهادنة للروح العنصرية المتعصبة أو تسامح مع النعرات الطائفية هو خروج عن مبادئ الثورة وجريمة كبرى ترتكب في حق الوطن والشعب . كما ان الثورة تنظر بعين الاعتبار إلى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتها ولغتها وفي تحقيق نظام اللامركزية الذي يسمح بازدهار اوسع لجميع ابناء الشعب .

وعلى هذا الأساس فإن السياسة الداخلية للثورة تتلخص في المبادئ التالية :

١ – اطلاق الحريات باوسع معانيها للهيئات الشعبية وبنوع خاص تنظيمات العمال والفلاحين والطلبة ودعمها بكافة الوسائل لتتمكن من القيام بدورها الطليعي في دعم الثورة وخدمة العمال والفلاحين الذين يشكلون قاعدة الثورة الشعبية ولاعداد الطلبة لاستلام مسؤولياتهم الخطيرة في اطارات الغد .

٢ – افساح المجال أمام جميع القوى الشعبية التي تؤمن بأهداف الثورة للمشاركة في العمل السياسي بما يساعد على تحقيق تلك الأهداف .

٣ – احترام حرية الرأي والقول لجميع المواطنين ضمن الإطار القومي الاشتراكي والسماح للهيئات والفئات التقدمية باصدار الصحف والمجلات التي تعبر عن وجهة نظرها للمساهمة في مسؤوليات بناء الوطن .

٤ – وضع دستور دائم للبلاد يكون تعبيرا صادقا عن اماني الشعب في تحقيق اهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية ، وليضمن للمواطنين الحريات العامة في حدودها الايجابية البناءة .

السياسة الاقتصادية

إن الثورة تؤمن بأن خيرات الوطن ملك للجميع من ابنائه العاملين المنتجين ، ويجب أن يطور النظام الاقتصادي بحيث يؤمن توزيع هذه الخيرات على المواطنين كل بحسب خدماته وما يقدمه لهذا الوطن من جهد .

ويجب أن يكون واضحا في مجال التطبيق الاشتراكي الذي تؤمن به الثورة مبدآن اساسيان :

أولا – ان النظام الاشتراكي لا يمكن تطبيقه تطبيقا سليما إلا في ظل وحدة عربية شاملة تتوفر فيها كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيق . ولكن هذا التحفظ يجب إلا يمنع أو يؤجل المبادرة القطرية ، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لرفع مستوى الحياة المادي للطبقة الشعبية الكادحة واعطاء الفلاحين والعمال كافة حقوقهم التي حرموا منها خلال قرون طويلة .

ثانيا – ان الاشتراكية لا يمكن أن تعني في نظر المجلس الوطني لقيادة الثورة المساواة بين المواطنين في الفقر . ولذلك فلابد أن تواكب الجهود المبذولة لتوزيع الدخل توزيعا عادلا بين المواطنين جهود أعظم واقوى لزيادة الثروة القومية عن طريق مضاعفة الانتاج في جميع المجالات .

إن عراقنا الحبيب غني بثرواته الطبيعية وامكانياته الزراعية والصناعية غنى لا يتوفر لأعظم الاوطان تقدما وتطورا وازدهارا ، ومع ذلك لا تزال جماهير شعبنا في حالة من الفقر المدقع والتأخر

المادي الذي يعطل الامكانيات الإنسانية لهذه الجماهير ويشل قدرتها على المساهمة في بناء حياة قومية مزدهرة .

إن النهب الاستعماري لخيرات وطننا واستنزاف ثرواته من قبل حفنة من المستغلين وسرقة جهود ابنائه وتحويلها إلى الخارج ، والمحافظة على الطرق البدائية في الاستثمار الزراعي والحيلولة دون قيام صناعات أساسية حديثة فيه ، والارتجال والفوضى في معالجة قضاياه الاقتصادية ، كل ذلك هو المسؤول عما تعانيه جماهير شعبنا من فقر وبؤس وعما يسود مجتمعنا من تأخر .

من هنا جاء طموح شعبنا المشروع لرفع مستوى معيشته عن طريق تطور الاقتصاد الوطني بحيث يعتمد على احدث الأساليب العلمية والفنية وتوزيع ثمراته على جميع المواطنين الذين يساهمون في انتاج تلك الثمرات . ومن الثابت علميا أن تحقيق هذه الأهداف في بلد كبلدنا ، لا يمكن أن يتم عن طريق اللجوء إلى أساليب الاقتصاد (الحر التقليدي) إذ أن هذه الأساليب من شأنها أن تزيد في انتشار الفوضى وتهدر عبثا العديد من الامكانيات الاقتصادية القومية وتدعم التبعية الاقتصادية تجاه الاستعمار ، وتجعل الدولة ليست أكثر من اداة في يد الطبقة المستغلة لزيادة ثرواتها وتشديد قبضة استثماراتها على جماهير الشعب الكادحة لحساب الفئات الطفيلية التي تعيش على جهود الآخرين . ولذلك فإن الثورة عازمة على أن تقيم سياستها الاقتصادية في المرحلة الحاضرة على الأسس التالية :

١ - وضع منهاج مدروس لتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته خلال خمس سنوات بحيث تراعى فيه ظروف العراق الاقتصادية الخاصة وعلى أن يتم تنسيقه مع مشاريع التنمية في الدول العربية الأخرى بحيث تتكامل تلك المشاريع لتساهم في تهيئة الظروف الموضوعية المادية لاقامة الوحدة العربية الشاملة والبدء منذ الآن بانشاء الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامات الأولى في بناء دولة صناعية متطورة .

٢ - البدء في اعداد الخطوات اللازمة لمعاملة الرأسمال العربي على قدم المساواة مع الرأسمالي المحلي .

٣ - عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتسهيلات الائتمانية والمساعدات الفنية مع الدول الاجنبية على أساس المصالح المتبادلة ودونما اية شروط أو التزامات سياسية ودون النظر إلى الانظمة الاجتماعية التي تتخذها هذه الدول .

٤ - السير في حصر ملكية الصناعات الأساسية والمرافق العامة وحق انشائها بالدولة .

٥ - تشجيع الرأسمال الخاص على الاشتراك في مشاريع التنمية ضمن الخطط الاقتصادية واعفائه من الضرائب خلال مدة معقولة على أن يلتزم في نشاطه بأهداف الثورة وان يتقيد بالقوانين التي تحدد اغراضها الاجتماعية .

٦ - تشجيع الادخار ، والحد من النفقات الكمالية .

٧ - إعادة النظر في توزيع الدخل على المواطنين ، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على المداخيل العالية واعفاء اصحاب الدخل المحدود من الضريبة .

٨ - تدعيم المصرف الصناعي وتوسيع رأسماله لاقراض اصحاب المشاريع الخاصة .

٩ - تطوير أساليب الانتاج الزراعي واستخدام المكائن والآلات الحديثة .

١٠ - حماية اسعار المنتجات الزراعية وتأمين تصريفها وبيعها عن طريق الدولة لحماية صغار المنتجين من استغلال الوسطاء والمحتكرين .

١١ - تقوية رأسمال المصرف الزراعي وتعديل نظامه بحيث يسمح لتقديم القروض الموسمية للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين ، كما يسمح لهم بالتسليف على محاصيلهم الزراعية لانقاذهم من استغلال المرابين ، على أن يقوم المصرف بالإضافة إلى تقديم القروض باستيراد السماد والبذور ومبيدات الحشرات وتقديمها للمزارعين بسعر الكلفة .

١٢ - حماية الثروة الحيوانية واقامة مراكز للتوجيه والارشاد والطب البيطري للمحافظة عليها واكثارها وتحسين انواعها .

١٣ - تصنيع المنتجات الحيوانية وحماية اسعارها وايجاد الأسواق اللازمة لتصديرها .

١٤ - تخفيض اسعار المواد الغذائية والحاجات الاستهلاكية الضرورية للشعب وتوفيرها له والضرب على يد المحتكرين لها والمتلاعبين باسعارها .

١٥ - تشجيع قيام الجمعيات الانتاجية والاستهلاكية وتوفير القروض اللازمة لها من قبل الدولة .

السياسة الاجتماعية

لقد عانت جماهير شعبنا من عمال وفلاحين خاصة اشد أنواع الاستغلال والاستثمار طمعا وجشعا على ايدي المستعمرين من الخارج ، وطبقته المنتجة قبل أن تحصل على نصيبها العادل في الحياة وان يكون لها حظ الاستمتاع بنتاج جهدها وثمرات كدها وعرقها .

لقد استشهد العشرات من المناضلين الابطال من طلائع الثورة يوم ١٤ رمضان واغمضوا عيونهم على رؤى الغد السعيد الذي ستحققه ثورتهم للملايين من جماهير شعبهم المحرومة الكادحة. ان آلام السجون وصنوف العذاب والتضحيات الغالية بالارواح والدماء التي قدمتها طلائع شعبنا الثورية خلال اربع سنوات من الحكم الارهابي الديكتاتوري لن تذهب سدى ولن تتحول أبدا إلى مزيد من الارباح تنهبها الاحتكارات الاجنبية وتضاف إلى مزيد من الدنانير إلى ارصدة الفئة القليلة المستثمرة . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة عازم اشد العزم على أن يحول ثمرات ذلك الكفاح الطويل المرير إلى خبز يملأ البطون الجائعة والى كساء يستر الاجسام العارية والى ثقافة تروي العقول العطشى والى كرامة إنسانية يتمتع بها كل من يعيش على أرض الثورة .

إن الثورة مدركة اشد الادراك أن الظلم والقهر والاضطهاد الذي عانته جماهير شعبنا الكادحة خلال قرون طويلة لا يمكن لها أن تقضي عليه في يوم أو شهر أو سنة ، خصوصا وانها استلمت تركة مثقلة بالمشاكل الضخمة يشيع فيها التخريب والفوضى . ولكن المجلس الوطني لقيادة الثورة واثق اشد الثقة أن ثورية شعبنا وما يضطرم في قلوب ابنائه من حماس لإعادة بناء الوطن حتى يزهو على جميع الاوطان بما يعمه من رخاء وما يسوده من عدل ، كفيلة بأن تذلل جميع العقبات التي تقف في طريق الشعب في مسيرته الصاعدة أبدا نحو الرفاه والعدل والمساواة . وعلى هذا الأساس فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن قاعدة المجتمع الجديد الراسخة هي طبقة المنتجين من عمال وفلاحين وإن شرف العمل هو اعلى قيمة اجتماعية يمكن أن يزهو بها مواطن ،

وان البطالة والتطفل والسلبية والتشاؤم والترف كلها قيم بالية ستدوسها جماهير الشعب الثورية باقدامها وهي تسير نحو غدها المأمول المليء بالتصميم والعمل والتفاؤل والانتاج .

من هذه الروح الثورية التي لا مجال فيها للمساومة أو المهادنة يعلن مجلس قيادة الثورة سياسته الاجتماعية خلال المرحلة الحاضرة ويلتزم بأن تحقق :

١ – إعادة النظر في قانون العمل وتعديله على ضوء التشريعات العمالية الحديثة وتعميم تطبيقه على جميع العمال ، وتدعيم اجهزة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزيادة كفاءتها للاشراف على حسن تنفيذه .

٢ – اطلاق الحريات النقابية وتقديم العون المادي والادبي للنقابات لتنهض بدورها الفعال في ضم صفوف الطبقة العاملة وتكتيلها والدفاع عن مصالحها ورفع مستواها المادي والمهني والثقافي.

٣ – حماية العمل النقابي وضمان العمال من التسريح والتعسف .

٤ – انشاء معهد نقابي لتخريج النقابيين المزودين بالخبرات العملية والمعلومات النظرية التي تساعدهم على النهوض بدورهم الفعال في خدمة الطبقة العاملة .

٥ – مساعدة النقابات على ايجاد مقرات لائقة بها ، على أن تضمن تلك المقرات النوادي وقاعات المحاضرات والمكتبات وحلقات الدراسة الليلية ، وذلك بانشاء مجمع عمالي يفي بالغرض .

٦ – انشاء معاهد للتدريب المهني .

٧ – انشاء مكاتب التخديم وحماية حقوق الخدم .

٨ – ضمان حق العمل للمواطنين ومكافحة البطالة .

٩ – إعادة النظر في الحدود الدنيا للاجور على ضوء الواقع الاقتصادي وتطور الاسعار بما يكفل للعامل على الاقل حاجته المادية الضرورية اللائقة به كانسان .

١٠ – اشراك العمال في مجالس ادارات المؤسسات التي تملكها الدولة كخطوة أولى في سبيل تعميم اشراكهم في مجالس الادارات الأخرى .

١١ – اشراك العمال في مجالس البلديات .

١٢ – تشكيل مجلس استشاري للعمل يتألف من العمال واصحاب الأعمال وبعض الخبراء الاقتصاديين ، يقدم توصياته إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل ما يعرض عليه من تشريعات تتعلق بالعمال .

١٣ – اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتعديله بحيث تتحقق للعمال ونسائهم واطفالهم ضمانات حقيقية ضد المرض والشيخوخة والوفاة والعجز واصابات العمل .

١٤ – تطوير المساعدات النقدية الرمزية التي تعطي حاليا للعمال إلى معاشات دائمة تنتقل من بعدهم إلى ذويهم وذلك في حالات العجز والشيخوخة والوفاة .

١٥ – ضمان استمرار المعاش للعمال في حالات المرض ، مع تقديم كافة نفقات العلاج من دواء واجور أطباء وخدمات المستشفيات واجراء العمليات الجراحية .

١٦ – تشجيع العمال المتفوقين واعطاؤهم المنح والجوائز .

١٧ – تأمين السكن للعمال وفق الشروط الصحية وبما يضمن للعامل كرامته .

في مجال العمل الزراعي

يشكل الفلاحون في بلادنا نسبة لا تقل عن سبعين بالمائة من السكان لا تزال تعيش في حالة من الفقر والجهل والمرض محرومة من ابسط ضرورات العيش . ولما كان اقتصادنا لا يزال يعتمد على الزراعة ومنتجات المواشي كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي ، فلا غرابة إذا قلنا ان هذه الفئة الكريمة المناضلة تتحمل النصيب الأكبر من الجهد اللازم للانتاج في نفس الوقت الذي تعاني فيه الحظ الاوفر من الظلم الاجتماعي الذي يصيب الشعب بكامله . ان الفلاحين في قرى العراق ومزارعه هم الذين امدوا العراق ، ولا يزالون يفعلون ، بأثمن ثرواته المادية والبشرية . فابناء الفلاحين هم انشط عمالنا واذكى طلابنا وابسل ضباطنا وجنودنا ومنهم الصفوة الخيرة من مناضلينا وابطالنا .

وثورة رمضان المباركة ، ثورة الشعب ، ثورة الجماهير الكادحة والطلاب والمثقفين الثوريين الذين لم يكفروا بامتهم ولم يخونوا ارضهم ، ثورة المضطهدين والمظلومين على مر السنين، ثورة العطاء والتضحية والبذل لإعلاء كلمة الحق والعدل على الأرض المجبولة بعرق الفلاحين الكادحين الاشداء ؛ هذه الثورة تعاهد الفلاحين على أرض الرافدين ، أرض الخير والخصب، أن تناضل معهم حتى النصر من أجل أن يكون حظهم في خيرات ارضهم متكافئا مع جهدهم الذي يبذلونه من اجلها . (لا اقطاع بعد اليوم ، والأرض للشعب) ذلك هو شعار ثورة رمضان لفلاحي العراق وعماله الزراعيين . ان النظام الاقطاعي الذي هو أحد مظاهر التخلف المتبقية من فترات الانحطاط ، يجب أن ينتهي في شكله المادي المتمثل في ملكيات كبيرة تعيش عليها جماهير الفلاحين المحرومة ، وشكله الاجتماعي المتمثل في مجموعة قيم اجتماعية هي نفسها منحطة ومتدهورة . فالتطفل الاقتصادي والعيش على جهود الآخرين وحرمان المنتجين من ثمرات اتعابهم ، والعصبيات العائلية والعشائرية والاقليمية واحتقار المرأة وتفشي الجهل والتعلق بالاوهام والخرافات ، هذه الامراض الاجتماعية كلها يجب أن تنتهي من ريفنا الخصب الجميل لتترك مكانها لقيم جديدة تتمثل في إعلاء قيمة العمل واحترام كرامة الإنسان ورفع المستوى المادي للفلاحين ونشر الثقافة والتعليم والصحة وتعميم النظافة وتوفير الخدمات الضرورية والماء النقي ووصل اجزاء الريف ببعضها بشبكات الطرق المعبدة . ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة يحدد الخطوات العملية للدولة التي يجب انجازها بما يلي :

١ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي بعد تعديله لصالح الفلاحين وتوزيع الأراضي الخاضعة لهذا القانون على مستحقيها ضمن مهلة محددة ، بعد أن مضى ما يقرب من اربع سنوات ونصف على صدور هذا القانون دون أن يتم توزيع أكثر من ٤,٥ % من الأراضي الواجبة التوزيع في العهد الدكتاتوري .

٢ – انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتزويدها بالخبراء والمرشدين والمواد اللازمة لتعميمها في الارياف بقصد تطوير أساليب الانتاج والقيام باعمال بيع المحاصيل الزراعية مباشرة وبدون وسطاء باشراف الدولة وضمن خطتها الاقتصادية . كذلك توفير المواد الاستهلاكية والانتاجية للفلاحين والقضاء على المرابين والوسطاء في جميع المستويات وتقديم القروض بفوائد رمزية وتوزيع البذور والاسمدة عليهم . وتتضمن خطة الثورة في حقل التعاون والسير بالتعاونيات

الزراعية نحو تأسيس اتحاد تعاوني عام للقطاع الزراعي يتولى تنظيم جميع الأعمال الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية للفلاحين باشراف الحكومة .

٣ – اقامة المراكز الزراعية وتزويدها بالآلات الحديثة والمكائن والخبرات لتقديم خدماتها للمزارعين الصغار والجمعيات التعاونية حسب منهاج يضمن تعميم الالات الحديثة في كل القطاع الزراعي.

٤ – تخفيف العبء المالي عن الفلاحين المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ضمن الامكانيات المالية المتوفرة والسير بالتخفيض المالي مهما توفرت الامكانيات المالية واعطاء امتيازات خاصة في الاعفاء الكلي أو الجزئي للفلاحين المتفوقين في الانتاج .

٥ – انشاء المزارع النموذجية وتدريب الفلاحين فيها على أحدث وافضل أساليب العمل والانتاج .

٦ – إصدار قانون للعمل الزراعي ينظم شؤون العمال الزراعيين ويضمن حقوقهم ورفع مستواهم المادي والمعنوي ويضمن مساواتهم مع العمال الآخرين في جميع الحقوق النقابية والعمالية التي يتضمنها قانون العمل .

٧ – وضع منهاج مفصل يضمن ازالة الغبن الذي يعانيه الفلاحون في توزيع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بشكل يضمن سيادة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لجمهور الفلاحين ويؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وضمان حقوقهم المدنية والاقتصادية بقصد وضع حد لهجرة الفلاحين للمدن وتوثيق ارتباطهم بالأرض والعمل على توفير الأرض الزراعية والموارد اللازمة للذين هاجروا من الارياف والراغبين في ممارسة الزراعة في المناطق التي هاجروا منها .

٨ – تبسيط اجراءات الحصول على القروض بالنسبة لصغار المزارعين وتخفيض الفوائد المترتبة عليهم .

٩ – العناية بالصحة الحيوانية وتعميم خدمات الطب البيطري .

١٠ – وضع برنامج للقضاء على الامية نهائيا في خلال فترة معقولة وتوفير كل الموارد والمدرسين لتحقيق هذا المشروع .

١١ – وضع برنامج شامل لتعمير الريف العراقي بانشاء القرى العصرية التي تضم المدارس ومراكز التدريب المهني والوحدات الصحية والبيطرية ومراكز الجمعيات التعاونية .

١٢ – إعادة تنظيم الجمعيات الفلاحية وتوفير المساعدات الفنية والمالية لها لتستطيع أن تؤدي مهماتها في تنظيم الفلاحين للدفاع عن حقوقهم وتطوير اوضاعهم المادية والمعنوية والمساهمة في تنفيذ برنامج الاعمار الريفي والخطة العامة لتنظيم الانتاج التي تضعها الحكومة وتمثيلهم في المؤسسات الحكومية والشعبية ذات العلاقة بالأوضاع الزراعية .

١٣ – توطين العشائر الرحالة عن طريق توفير الأراضي الزراعية لهم وحفر الابار الارتوازية وتقديم الخدمات الضرورية لتنظيم وتطوير رعي المواشي وايصال الخدمات الصحية والتعليمية لتلك المناطق النائية . وستعمل الحكومة حاليا على زيادة الابار الارتوازية وتأسيس المستوصفات والوحدات البيطرية السيارة بأسرع ما يمكن .

١٤ – وتعتبر الحكومة تنظيم الري والبزل من المهمات الرئيسية التي يجب أن تضطلع بها وتوليها الاولوية في مشاريعها . لذلك ستقوم الحكومة بدراسة وضع الري والبزل بشكل جذري واتخاذ

كافة الاجراءات المالية والادارية لتوفير المياه وتنظيم توزيعها في القطاع الزراعي وايقاف خطر تراكم الاملاح واستصلاح الأرض المتروكة .

السياسة الثقافية

إن نشر الثقافة وتعميم التعليم على جميع ابناء وطننا هو هدف رئيسي من أهداف ثورة ١٤ رمضان . وإذا كان من برنامج الثورة الكشف عن الثروات المادية الدفينة في باطن الأرض فإن في نفوس ابناء شعبنا وعقولهم ثروات اشد غناء واوفر خصبا لا سبيل للكشف عنها إلا بالتعليم . بل ان الشرط الأساسي لكل حياة ديمقراطية سليمة ، ولكل تنمية اقتصادية صحيحة ، هو نشر الثقافة والتعليم بين ابناء الوطن جميعا . ولذلك فإن مجلس قيادة الثورة يتبنى في هذا المجال المبادئ التالية:

١ - الزامية التعليم الابتدائي لجميع الاطفال الذي يبلغون سن السابعة .

٢ - تعميم التعليم الابتدائي الزراعي في الريف .

٣ - تطوير برامج التعليم المتوسط والثانوي بما يتلاءم والحاجات العملية للبلاد .

٤ - انشاء المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وتجهيزها وتوسيع المدارس القائمة منها حاليا.

٥ - العناية بالتعليم الجامعي وانشاء وتوسيع الكليات التي من شأنها تزويد البلاد بحاجتها من الأطباء والمهندسين والفنيين والعلماء .

٦ - تربية الجيل الصاعد تربية قومية تنمي فيهم تعلقهم بامتهم ووطنهم ودينهم وتعدهم ليكونوا مواطنين نافعين لمجتمعهم .

٧ - الاكثار من ارسال البعوث العلمية إلى الجامعات الاجنبية للتزود بالاختصاصات التي تفتقر إليها البلاد .

٨ - قيام الدولة بالانفاق على تعليم الطلاب الاوائل في داخل البلاد وخارجها .

٩ - مكافحة الامية في الريف والمدينة وانشاء جمعيات لهذا الغرض يتطوع للخدمات فيها المواطنون وخصوصا الطلاب في غير اوقات عملهم .

١٠ - تشجيع انشاء النوادي والمكتبات العامة من قبل البلديات ومدها بالمعونات المادية والكتب والمجلات والنشرات العلمية والادبية .

١١ - منع الكتب والمجلات والافلام التي تشجع الميوعة والانحلال القومي أو الأخلاقي أو الديني .

تنظيم الشباب

إن الشباب المؤمن بما في دمائهم من حرارة وبما في عزائمهم من قوة وبما في قلوبهم من حب وايمان ، وبما لديهم من استعداد للتضحية والعطاء هم وحدهم القادرون على أن يشكلوا طلائع ثورتنا في تحديها لجميع العقبات وفي تمردها على جميع الصعاب التي تحول بينها وبين بلوغ اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية . إنه موقف التحدي لكل عوامل التخلف ولكل رواسب الماضي ولجميع قوى الاستعمار والرجعية والشعوبية ، وستنتصر مواكب الثورة المؤمنة المظفرة .

وليس اجدر بالسير في طليعة تلك المواكب من الشباب المؤمن المناضل ، ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة عازم على انشاء مجلس اعلى لرعاية الشباب تكون مهمته ما يلي :

١ - معالجة مشكلة الفراغ عند الشباب بالتشجيع على انشاء نواد وجمعيات وفرق ذات اغراض رياضية وثقافية واجتماعية .

٢ - الاستفادة من جهود الشباب في اوقات الفراغ في تأدية مهمات قومية في النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية - نشر الوعي الصحي ، مكافحة الامية ، ارشاد الفلاحين إلى الأساليب الحديثة ، نشر الوعي السياسي القومي ، مكافحة الروح الانهزامية والاشاعات المسمومة التي ينشرها اعداء الثورة .

٣ - تكوين الطلائع الثورية للبناء من الشباب الذين يتطوعون للقيام بشق الطرق وبناء المدارس والمستوصفات والمسارعة إلى القيام باعمال الاغاثة في النكبات وعند الحاجة.

٤ - توسيع الحركة الكشفية وتعميمها وانشاء فرق الفتوة والجوالة وغير ذلك من الأمور التي تربي جيلا رياضيا ناشئا على حب التنظيم والعمل وتحمل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه .

السياسة العسكرية

لابد لنا قبل التحدث عن المهمة التي قام الجيش اصلا لتنفيذها وهي الدفاع عن الوطن والتصدي لاعدائه ومحاولي التدخل في شؤونه من الاشارة إلى أن الجيش في العراق لظروف موضوعية معينة تتصل بالواقع الاجتماعي والسياسي قد اشترك بعد فترة وجيزة من تأسيسه مع الجماهير الشعبية الأخرى في النضال من أجل تغيير حياتها وأثبت في ازمان متعددة إنه ذلك التنظيم الصلب الذي بامكانه الذب عن أهداف الشعب حين تتعرض إلى خطر الضياع . لهذا فإن القوات المسلحة الوطنية كانت في المقدمة مع جماهير الشعب في ضحى الرابع عشر من رمضان لتحطيم النظام الدكتاتوري المناهض للشعب وستظل على الدوام ما دامت هناك احتمالات واخطار داخلية وخارجية ستظل هذه القوات تمارس مهماتها الثورية في حماية الحكم الشعبي وفي ترسيخ جذوره وتنفيذ اهدافه العظيمة .

إن مهمة القوات المسلحة اصلا ، كما عبرنا ، هي حماية الوطن والدفاع عن ارضه المقدسة لا في العراق وحده وانما في جميع اجزاء الوطن العربي التي وجدت من الاستعماريين والاعداء شراهة فائقة لسلبها كما حدث لفلسطين العزيزة التي تؤثر تأثيرا عظيما على كل خطة تتبع لتوسيع جيشنا وزيادة امكانياته وكفاءاته العسكرية والتنظيمية . لذلك فإن السلطة الثورية ستحاول بكل الوسائل توفير السبل اللازمة لزيادة فعاليته وقوته والقضاء نهائيا على السياسة التي اتبعت خلال عهد الملكية الاستعمارية والدكتاتورية الفردية في أضعاف الجيش ومحاولة تخريبه وتمزيقه .

إن حكمنا الثوري سيحاول أن يحقق الأمور التالية التي يعتقد أن بامكانها تطوير جيشنا وتقدمه نوعا وكما وبخطوات واسعة إلى الأمام :

١ - تسليح الجيش باحدث المعدات والأسلحة .

٢ - امداده بالتجهيزات والمواد الحديثة .

٣ - رفع المستوى الصحي بين منتسبي الجيش وتوفير وسائل العلاج الكاملة في جميع وحداته .

٤ - رفع المستوى الثقافي ومكافحة الامية عن طريق تعميم دورات القراءة والكتابة والقاء المحاضرات في المواضيع التي تنمي شعور المواطنة في العسكري العراقي وتزيد من تعلقه ببلاده وشعبه .

٥ - تمتين النظام والضبط في صفوف الجيش امران مهمان لرفع كفاءة العسكري العراقي وتحقيق جوهر فعالياته كجيش مستعد دائما لتلبية نداء الوطن والشعب .

٦ - رفع مستوى التدريب .

٧ - توسيع تشكيلات الجيش لاستيعاب المهام الكبيرة الملقاة على عاتقه بالنسبة للعراق والوطن العربي واستعادة الاجزاء العربية السليبة .

٨ - تأمين الاسكان الدائم لجميع قطعات الجيش بحيث توفر الراحة والاستقرار لمنتسبيه في حالات السلم .

٩ - رفع المستوى المعاشي لجميع منتسبي القوات المسلحة الوطنية في الجيش والشرطة والحرس القومي وتأمين احتياجاتها .

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يغتنم هذه المناسبة ليحيي جيش العروبة الوفي ودرعها الحصين ، رمز البطولة والاباء وعنوان التضحية والفداء ، هذا الجيش الذي ضرب خلال تاريخه المجيد اروع امثلة الاخلاص لامته ، والايمان برسالتها ، فقدم على مذبح الشهادة الصفوة المختارة من ابنائه الابطال الذين قدموا ارواحهم فداء لوطنهم وامتهم .

إن مجلس قيادة ثورة ١٤ رمضان الصاعدة ليحيي جيش الثورة الباسل وقواتها المسلحة ضباطا وجنودا ويعاهدهم على السير بهذه الثورة كما ارادها وكما ارادها الشعب الذي خلقها وغذاها بدماء شهدائه الابرار . . ثورة العروبة على التجزئة والرجعية وفي سبيل الحرية ، ثورة المحرومين والمعذبين في الأرض في سبيل الرخاء والعدالة الاجتماعية .

إن جيش ثورة ١٤ رمضان الجبارة وقوات الشرطة الوطنية والحرس القومي ستبقى إلى الابد حافظة لحرمة وطنها رافعة لرسالة امتها على كل أرض عربية ، على أرض فلسطين واليمن والمحميات وعدن كما ترفعها اليوم على أرض العراق .

فالى الخلود يا شهداء جيشنا الجبار ، والى المجد يا ابطالنا الغر الميامين .

الخاتمة

هذه أيها المواطنون . .

هذه يا ابناء الشعب في جميع اجزاء وطننا العربي .

هذه أيها الفلاحون .

أيها العمال .

أيها المثقفون .

أيها الاقتصاديون الوطنيون .

أيها العسكريون الثوريون .

أهداف وشعارات ثورتنا الظافرة لهذه المرحلة التي يمر بها شعبنا العربي في العراق ، مرحلة التركة المثقلة التي خلفها لنا الاستعماريون والرجعيون وسارقو حقوق الشعب ، المرحلة التي استطاعت فيها جماهير الشعب بكفاحاتها ونضالاتها أن تحقق النصر وتزيح العناصر العدوة الفاسدة التي كانت تجثم على قمة الحكم ، لأول مرة حكمها الذي لا يستهدف إلا تحقيق الرفاهية والسعادة والتقدم لجميع ابناء الشعب بدل البؤس والشقاء والفاقة التي تركها الملكيون والدكتاتوريون ماثلة في كل ركن وبقعة من ارضنا الطيبة المقدسة ، المرحلة التي يشير كل جزء فيها إلى أن ساعة تحقيق وانجاز اهدافنا قد أصبحت قريبة أكثر من أي وقت آخر . ففي اللحظة التي يذاع فيها هذا الميثاق المرحلي تواصل الاقطار الثلاثة : الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة مباحثاتها لدراسة قواعد الوحدة بين هذه الاقطار على أسس قويمة تفتح افاقا واسعة أمام العرب في شتى اقطارهم لسرعة تحقيق الوحدة العربية الكبرى الشاملة في المغرب والمشرق . ان المنهاج المرحلي الذي يطرحه المجلس الوطني ، قد جاء حصيلة تجارب الحركة الشعبية المناضلة في وطننا كما قد جاء ليعبر عن طموح هذه الحركة لدفع شعبنا باقصى ما يمكن من السرعة لمواكبة الشعوب الأخرى في العالم في طريق التقدم والتطور والحضارة الكاملة .

لذلك سيكون في اعتبار المجلس الثوري أن يرصد بكل دقة واهتمام استقرار هذا المنهج في التطبيق فيعمل في كل لحظة على اغنائه وتوسيعه بالشكل الذي يعبر عن حيوية الشعب واجهزته الطلائعية وامكانياتها الضخمة في المبادرة والخلق والابداع .

إن المجلس الوطني وجهاز الدولة الثوري وجماهير الشعب ستعمل باندفاع غير محدود لتطبيق كل حرف جاء في المنهاج رغم ما تجد من عراقيل وعقبات وستضع نصب عينيها أن البلاد بحاجة إلى الاعمار والاصلاح والى كل عمل نافع يساهم في تبديل وتغيير شروط حياتها القاسية .

سنعمل يا ابناء شعبنا جميعا صفا واحدا متكافئين متحابين لبناء حياتنا الجديدة ولاقامة صرح اهدافنا العظيمة غير منتظرين إلا كلمة اجيالنا المقبلة ، وإلا عرفانها بقيمة الصعاب التي جابهتها فيما نحن ننجز أسباب السعادة المشرقة التي ينعمون بها .

إلى الأمام يا جماهير شعبنا . .

إلى الأمام لانجاز المنهاج المرحلي للثورة . .

إلى الأمام جميعا - فقد آن لشعبنا أن يزيد من خطواته وآن له أن يقطف ثمرات نضاله الطويل وآن لدولة الوحدة والحرية والاشتراكية أن تظهر إلى الوجود .

والسلام عليكم .